استخدامه وكتابته وإجارته والأمة توطأ وتزوج وإذا أعتق
سيد عتق من ثلث ماله وإن لم يخرج من الثلث فبحسابه
وإن لم يترك غيره سعى في ثلثيه وإن استغرقه دين المولى سعى في
كل قيمته ولو دبر أحد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات
عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه لخلو فالهما والمعتق من
قاله إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا أو من مرضك هذا إلى
عشر سنين أو إلى مائة سنة واحتمل عدم مونة فيها فهو رقيقه
وإن وجد الشرط عتق عتق المدبر **باب الاستبراء** وكما يثبت
نسب ولد الأمة من مولاها الآن بتدعيه وإذا ثبت صارت أم ولد له
لا يجوز إخراجها عن ملكه إلا بالعتق وله وطؤها واستخدامها وإجارتها
وتزويجها وكتابتها وتعتق بموته من جميع ماله وكاتسعى لدينه
ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وإن نفاه إن نفى ولو استولدها
بنكاح ثم ملكها ففي أم ولد لم وكذا لو استولدها بملك ثم استحقت ثم
ملكها بخلاف ما لو استولدها بزنى ثم ملكها ولو ألحقت أم ولد النصراني
عرض عليه الإسلام فإن أسلم وهي له وإن أبى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة
لا ترقى بموته وإن مات عتقت بلا سعاية ومن ادعى ولد أمة فيها
شريكه ثبت نسبه وصارت أم ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها

لا قيمة ولدها وعقرها وإن ادعياه معا ثبت نسبه منهما وهي أم
ولدهما وعليهما لكل نصف عقرها ونقصا ويرث من كلا منهما ميراث
ابن وبين أن منه ميراث أب واحد وإن ادعى ولد أمة مكاتبه
فصدقه المكاتب ثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها وولاء
تصير أم ولده وإن لم يصدقه لا يثبت النسب إلا أن يدخل الولد
في ملكه وقتا ما **كتاب الأيمان** اليمين تقوية أحد طرفي الجملة
بالمقسم به وهي ثلث عموس وهي حلف على الماضي عامدا أو خاطئا كاذبا على
حكمها الإثم ولا كفارة فيها إلا التوبة ولغو وهي حلف على المرء ما أظن
يفعله كما قال ويخلافه وحكمها حكم العمد ومنعقدة وهي حلف
على فعل أو ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة إن حنث ومنها
ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحنث
كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمين
ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي والمكره في الحالف
الحنث وهي عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار
وإطعامه أو كسوتهم كل واحد ثوب يستر عامة بدنه هو الصحيح
فلا يجزي السراويل فإن عجز عن أحدها عند الأداء صام ثلثة أيام
متتابعا ولا يجوز التكفير قبل الحنث ولا كفارة في حلف كاذبا أو إثم

Copyright © King Saud University